الملامح الأساسية للتنوع الحيوي وإستراتيجية حمايته في الجمهورية العربية السورية

حلقة العمل الإقليمية الخاصة بتنمية القدرات الوطنية في الدول العربية في مجال استراتيجيات وخطط العمل الوطنية المتعلقة بالتنوع الحيوي

القاهرة 14-18 كانون الأول 2008

المهندسة ميادة سعد
المهندسة بثينة جري
مديرية التنوع الحيوي والمحميات الطبيعية
الهيئة العامة لشؤون البيئة

أهم بنود الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية

القسم الأول: التنوع الحيوي في سورية

1 – المعاهدات الخاصة بالتنوع الحيوي والتزاماتها.

2 – حالة التنوع الحيوي الوطني.

3 – المبادئ العامة في حماية التنوع الحيوي.

4 – القدرات الوطنية لإدارة التنوع الحيوي.

5 – التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنوع الحيوي.

القسم الثاني:استراتيجية حماية التنوع الحيوي الطبيعي

1- حماية التنوع الحيوي البري.
2- حماية التنوع الحيوي المائي العذب.
3- حماية التنوع الحيوي البحري.
4- إنشاء شبكة وطنية للمحميات الطبيعية.
5- حماية وإكثار واستثمار النباتات والحيوانات البرية الاقتصادية.

القسم الثالث:استراتيجية حماية التنوع الحيوي الزراعي

1 الوضع الحالي للتنوع الحيوي الزراعي.

2 حماية المراعي في البادية.

3 حماية الغابات ومناطق التحريج.

4 حماية المصادر الوراثية النباتية والحيوانية.

القسم الرابع:التشريع والبحث العلمي والتقانات الحيوية والتربية والتعاون

1 تشريعات التنوع الحيوي وهيكليته.
2 البحوث العلمية وحماية التنوع الحيوي.
3 السلامة الحيوية واستخدام التقانات الحيوية.
4 التربية والتوعية.
5 التعاون العربي والإقليمي والدولي.

أهم الخطوط الأساسية لهذه الاستراتيجية

1-تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة عبر الاستثمار المستديم للموارد الحية.

2- حماية التنوع الحيوي في كافة الموائل والنظم البيئية (الغابات والبادية والمراعي والأراضي الهامشية، الأوساط المائية العذبة، الموائل البحرية).

3- إعادة تأهيل الموائل المخربة وإحياء الأنواع الحية المهددة.

4- إنشاء شبكة محميات بيئية متعددة الأغراض تغطي مختلف النظم البيئية السورية.

5- تطوير النظم الزراعية لتلائم البيئة السليمة وتتماشى مع الاستثمار المستديم وتأهيل الأراضي المتصحرة والمتدهورة وطرق المكافحة المتكاملة.

6- حماية وإكثار واستثمار المصادر الوراثية النباتية والحيوانية والإقتصادية.

7- تحديث التشريعات وتطوير الهيكليات الوطنية الخاصة بالتنوع الحيوي ومكوناته.

8- دعم البحوث العلمية المتعلقة بكل مجالات التنوع الحيوي وخاصة في مجالات التقانات الحيوية والهندسة الوراثية والتصنيف والحماية.

9- تعميق مداخل التربية البيئية في مختلف مراحل التعليم وتنمية الوعي والثقافة الشعبية حول أهمية التنوع الحيوي وضرورة استدامته.

10- تعزيز التعاون العربي الإقليمي والدولي في تنفيذ الاتفاقات المبرمة في مجال التنوع الحيوي والاستفادة من برامج التنمية الثنائية ومتعددة الأطراف والاتفاقيات العربية والدولية في حماية التنوع الحيوي الوطني ثروة للأجيال القادمة.

أهم الإنجازات في سبيل الوصول إلى تنفيذ الإستراتيجية

- 1- الدراسة الوطنية للتنوع الحيوي صدرت باللغة العربية في عام 1998 وترجمت للإنكليزية عام 2000.
- تم تنفيذ العديد من الدراسات من خلال مشروع النشاطات المتممة للإستراتيجية:
- 1- رصد الأخطار المهددة للتنوع الحيوي.
- 2- دراسات حول بعض المواقع الهامة لحماية التنوع الحيوي (مثال تحديد المناطق الهامة للطيور في سورية.....).
- 3- الطبعة الأولى ونواة أطلس التنوع الحيوي.
- 4- دراسات متنوعة في جهات وطنية متعددة كلها تحتاج إلى تأطير.

3- إعداد الإستراتيجية وخطة العمل الوطنية لحماية التنوع الحيوي البحري SAP-BIO 2002-2003.

واستناداً للإستراتيجية فقد تم إعداد أربع خطط وطنية لحماية التنوع الحيوي البحري:

* لتأسيس وتطوير المحميات البحرية والشاطئية.
* دراسة تأثير الأنواع البحرية الغازية.
* حماية السلاحف البحرية وموائلها على الشاطىء السوري.
* تحديد المعايير ومواصفات المياه البحرية وإنشاء قاعدة معلومات.

تم إعداد اشتراطات وشروط
المحميات الطبيعية

إعتمدت من قبل مجلس
حماية البيئة

بتاريخ 2003 /10/16

في مجال المحميات الطبيعية

- أعلنت سورية حتى الآن 24 محمية طبيعية متنوعة النظم البيئية.
- تنفيذ بعض المشاريع في بعض المحميات بالتعاون مع وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي والتي تهدف:

*تأهيل الكادر الفني والإداري.

* تأسيس البنى التحتية لها.

* حملات توعية للسكان المحليين والجهات المستهدفة والعمل على مشاركتهم بالحماية والفائدة.

* تأسيس بنوك وراثية حية نباتية وحيوانية.
* تأهيل بعض الأنواع المهددة بالإنقراض كالمها العربي والغزال العربي في بعض المحميات.

في مجال التشريعات

تحديث التشريعات القديمة التي تخدم حماية التنوع الحيوي وإصدار التشريعات الجديدة اللازمة وذلك وفقاً للمعايير الدولية الحديثة في آليات الحماية نذكر منها:

1- تحديث قانون الصيد.

2- تحديث قانون حماية الأحياء المائية.

3- إعداد الهيكلية الوطنية للسلامة الاحيائية.

4- العمل على اصدار قانون الاتجار بالأنواع المهددة بالإنقراض.

5- اصدار اشتراطات وأنواع المحميات الطبيعية.

6- إصدار العديد من قرارات الخاصة بالمحميات الطبيعية.

في مجال بناء القدرات

- العشرات من الدورات التدريبية الداخلية والخارجية لنشاطات متعددة تخدم وبأشكال مختلفة حماية التنوع الحيوي.

* إدارة المحميات:

- المحميات الشاطئية والبحرية.

- المحميات البرية.

* السياحة البيئية.

* تجارة الأحياء.

* حماية التنوع الحيوي.

* إعداد وثائق المشاريع.

- تدريب المدربين.
- (مكافحة الحرائق – الطب البيطري للحيوانات – حماية الغابات....)

في مجال التعاون الإقليمي والدولي

Syria signed and ratified the Conventions & Agreements related to protection of the Biodiversity, which Syria is one of its range states:

1- Convention on Biodiversity (**CBD**).

2 - Convention on the Conservation of Migratory Species of Wild Animals (**CMS**).

3 - Convention on International Trade in Endangered Species of Wild Fauna and Flora (**CITES**).

4 - Convention on Wetlands (**RAMSAR**).

5 - African-Eurasian Migratory Water-Birds Agreement (**AEWA**).

6- Agreement on the Conservation of Cetaceans of the Black Sea. Mediterranean Sea and Contiguous Atlantic Area (**ACCOBAMS**).

7 - Cartagena Protocol on Bio-safety.

8 - Protocol Concerning Specially Protected Areas and Biological Diversity in the Mediterranean.

أهم المعوقات أمام التنفيذ الكامل للإستراتيجية

1- الحاجة إلى المسوحات الميدانية المتكاملة الحديثة للنظم البيئية الوطنية بالرغم من توفر دراسات متفرقة حاولت الدراسة الوطنية جمعها.

2- الحاجة إلى التنظيم الكامل للأبحاث الوطنية المتنوعة الهدف والمصادر.

3-عدم توفر قاعدة معلومات متكاملة لمكونات التنوع الحيوي وأبحاثها.

4- عدم المعرفة الكاملة بحالة الأنواع الغريبة والمدخلة.

5- قلة توجه البحوث نحو الإستخدام المستدام والتركيز على البحوث التصنيفية.

6- عدم إعطاء الأهمية الكافية للمعارف والابتكارات التقليدية وضعف مردوديتها على السكان المحليين الذين يشعرون بخطر الحماية على مكاسبهم الموروثة عبر التاريخ.

7- عدم توفر الإعتمادات المالية اللازمة والكافية.

8- عدم إيلاء الأهمية الكافية للتنوع الحيوي عند القيام بدراسات تقييم الأثر البيئي للمشاريع التنموية – الإقتصادية(السياحية - الصناعية – الزراعية .....).

9- عدم النظر إلى مكونات التنوع الحيوي بالأهمية الكافية من قبل أصحاب القرار ورجال الأعمال والمال حتى يصار إلى دمج صيانته في الإستراتيجيات الوطنية.

10- عدم توفر التخصصية المهنية في الإعلام والتثقيف الخاص بالتنوع الحيوي.

المعوقات في مجال السلامة الحيوية:

1- حداثة التجربة الوطنية في هذا المجال.

2- نقص البنية التحتية اللازمة من مخابر وغيرها.

3- نقص التشريعات اللازمة.

4- سطحية تعاون الدول المتقدمة في هذا المجال.

شكراً
مع أطيب التمنيات